

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٩٤

الثلاثاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بعلي	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	إسبانيا	السيد كلمينا
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد محمود
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد زنسو
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد أندريّا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورت

## جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان المقدم عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤) (S/2004/947)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-63687 (A)

\*0463687\*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤) (S/2004/947).

الرئيس: وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران برنדרغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في بند جدول الأعمال المعروض عليه. ويعقد مجلس الأمن هذه الجلسة على أساس التفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن السودان وفقاً للفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، الوثيقة S/2004/947.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كيران برنדרغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. والآن أعطيه الكلمة.

السيد برنדרغاست (تكلم بالانكليزية): مثلما

ذكرتم، سيدي الرئيس، معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام (S/2004/947) وفقاً للقرارات التي ذكرتموها. وعلى الرغم من بعض المكاسب الأولية، اتسم شهر تشرين الثاني/نوفمبر بالعنف وبتردّد ملحوظ في الحالة الأمنية. وقد شهدت دارفور هدوءاً نسبياً مباشرة إثر توقيع البروتوكولين الإنساني والأمني في أبوجا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ولكن كان هذا الهدوء لفترة قصيرة حيث تدهورت الحالة الأمنية بسرعة صوب نهاية الشهر. وحدثت انتهاكات لوقف إطلاق النار على الجانبين. ووقعت مصادمات بين قوات الحكومة وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، ونشبت أعمال قتال في الطويلة، شمال دارفور، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وكانت أكبر مثال صارخ على ذلك.

ويسود اعتقاد بأن حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان مسؤولة عن إثارة كثير من أعمال العنف، على الرغم من أنها نفت ذلك. وستكون أيضاً الغارات الجوية الحكومية بالقنابل، إذا تأكد حدوثها، انتهاكاً للبروتوكولين. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في اجتماع لآلية التنفيذ المشتركة التي يشترك في رئاستها الممثل الخاص للأمين العام في السودان ووزير الخارجية السوداني، نفت الحكومة استخدام القصف الجوي بالقنابل وصرحت أنها ستجري تحقيقاً في الادعاءات بالتوازي مع الاتحاد الأفريقي.

وفي اجتماع تال لآلية التنفيذ المشتركة، عُقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر، واصل وزير الخارجية السوداني إنكار التقارير، على الرغم من تصريحات الاتحاد الأفريقي بأن لديه أدلة على استخدام القصف الجوي بالقنابل. وقال الوزير إنه لن يقبل أي بيانات إلى أن يصدر التقرير النهائي من الاتحاد الأفريقي، وصرح بأنه سيطلب من رئيس أركان الجيش إجراء تحقيق منفصل.

والطويلة وروكيرو مما يدل على تطورات متزامنة فيما يسمى بالنقاط الساخنة في مناطق عديدة في دارفور. وتشهد منطقة جبل مرة في شمال دارفور أيضا توترا وهناك مزاعم بوجود الجماعات المتمردة الثلاث جميعها في المنطقة - حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة والحركة الوطنية للإصلاح والتنمية - وأيضا قوات الحكومة ورجال القبائل المسلحين.

وأبلغ أيضا عن تزايد أنشطة الجنجويد ومليشيات أخرى موالية للحكومة، مما أدى إلى وقوع مصادمات مع حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان. وتسببت آخر المصادمات، التي تهدد بالزج بدارفور في حالة من الفوضى، في قلق شديد. ولدى كل من المليشيات وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان تطلعات أدت بهما إلى شن أعمال قتالية، حيث تعرضت المليشيات إلى غارات من المتمردین لنهب الجمال وأخذ رهائن، بينما تشعر حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان بأن لديها ما يبرر تنفيذ هجمات انتقامية ردا على أعمال العنف التي شنها الجنجويد على المدنيين.

ويتعين إرسال رسالة واضحة إلى حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان لوقف العمليات الحربية، التي يبدو أن الغرض من بعضها على الأقل إثارة الحكومة على الرد. وبعد توقيع البروتوكولين، تعتبر أي هجمات من المتمردین، بما في ذلك التي تهدف إلى تسوية حسابات قديمة سابقة لتوقيع البروتوكولين انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي السماح للمليشيات المسلحة بأن تأخذ القانون في أيديها بالرد على أي نوع من أعمال العنف التي حرضت عليها حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان.

وبالإضافة إلى القتال في الطويلة، أصيب مراقب عسكري للاتحاد الأفريقي من تشاد في ١ كانون الأول/ديسمبر بجروح طفيفة حينما أطلقت عليه النار أثناء بعثة تحقيق في قرية عدوة، شمال نيالا، في جنوب دارفور. ويمثل إطلاق النار على المراقب أول إصابة لجندي من الاتحاد الأفريقي في دارفور. وهو كان عضوا في فريق انتقل إلى المنطقة للتأكد من الادعاءات القائلة بوقوع أعمال قتال بين المليشيا المسلحة وجيش تحرير السودان. وقد أجبر فريق الاتحاد الأفريقي على الانسحاب من عدوة بعد الواقعة. ومع ذلك، وقبل الهجمة، رأى الفريق، أثناء طيرانه فوق المنطقة، ما يقرب من ١٠٠ جثة لأفراد قتلوا نتيجة للقتال.

وأصدر رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، ألفا كوناري، بيانا شديد اللهجة يدين الواقعة بلا تحفظ. وصرح السيد كوناري بأن إطلاق النار على المراقبين لا يعرض حياة أعضاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان للخطر فحسب، ولكن أيضا يؤدي إلى إحجام المساهمين المحتملين بقوات عن إرسال قوات إلى السودان. وحذر من أن سلسلة أحداث العنف التي وقعت في دارفور تغامر بتقويض عملية السلام السودانية إن لم تتوقف فورا. وتتواصل أعمال القتال العنيف في عدوة حتى اليوم.

ووقعت أحداث عنف أخرى في منطقة دارفور طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وازدادت أعمال قطع الطرق والنهب في شمال دارفور في بداية الشهر، وخاصة على الطرق الرئيسية. وفي ٢ و ٣ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في غرب دارفور، نُقل أن إحدى حركتي التمرد الجديدتين، الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، هاجمت أربع قرى حول منطقة كُلبس، حيث يظل التوتر شديدا. وأبلغ عن وقوع هجوم من عناصر الجيش التشادي عبر الحدود دعما للحركة الوطنية للإصلاح والتنمية في ١٩ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وهناك تقارير بوجود توتر أيضا في الجنية وجبل مرة

الأفريقي إنه في حالة عدم حدوث ذلك سوف يضطر إلى إخطار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد بالأمر، فضلاً عن أعضاء مجلس الأمن.

ومن المشجع أن نلاحظ النهج القوي الذي ينتهجه الاتحاد الأفريقي لجعل الطرفين يمثلان لالتزامهما. والبعثة الأفريقية المعززة في السودان، التي لا تضم الآن سوى ٨٠٠ جندي وما يتجاوز ١٠٠ مراقب عسكري بقليل في دارفور، جديرة بالثناء للدور الاستباقي والإيجابي الذي تضطلع به هناك، تحت ظروف متزايدة الشدة وبموارد محدودة. وتقوم البعثة، بالإضافة إلى مهمتها في الرصد، بأدوار الوساطة لمنع نشوب الصراعات والتخفيف من حدة التوتر في حالات احتجاز الرهائن وسرقة الماشية. وقد اضطلعت البعثة بهذه المهمة الهائلة بقدر كبير من رباطة الجأش، بالرغم من أنها لا تعمل بعد بكامل طاقتها في دارفور.

وفي الوقت ذاته، يبرز تقاعس الحكومة فيما يتعلق بنزع سلاح الميليشيات ضرورة تعزيز قدرة البعثة أكثر من ذلك. وينبغي الشاء على الاتحاد الأفريقي لما نجح في تحقيقه بقوات قليلة نسبياً في الميدان. ولكنه إذا ما عززت قدرته سيكون قادراً بدون شك على أداء المزيد، بما في ذلك العمل كوسيط وحماية المدنيين من خلال وجوده. وستواصل البعثة، بصفتها آلية الرصد الوحيدة الموجودة في دارفور، أداء دور حاسم في إيجاد أجواء آمنة. ويجب على المجتمع الدولي توفير كل الدعم الضروري لتمكينها من عمل ذلك.

ولا تزال القيود السوقية تمثل مشكلة للبعثة. فحالات العجز في معدات الاتصالات، والنقل البري، والطائرات الثابتة الأجنحة، ووقود الطائرات، والقدرات الطبية ما زالت تحد من أنشطتها في الميدان. وهنا أيضاً، يوجد احتياج للدعم الدولي المتواصل.

وقد أصبحت الميليشيات عاملاً مزعزعا للاستقرار، وتشكل معضلة للآليات الحالية المقصود منها معالجة انتهاكات وقف إطلاق النار. وهي غير مشمولة في أي مفاوضات سياسية، أو موقعة على اتفاق لوقف إطلاق النار.

ويجب أن يرسل المجتمع الدولي رسالة لا يرقى إليها الشك إلى جميع الأطراف السودانية بأنه، خاصة بعد التوقيع على بروتوكولي أبوجا، لم تعد أعمال العنف والأعمال العسكرية وسائل مقبولة لتحقيق مكاسب سياسية. ويجب بذل ضغوط متساوية على جميع الأطراف للوفاء بالتزاماتها.

ومما يؤسف له أن الحكومة لم تحرز أي تقدم في نزع سلاح الجنجويد. وقد أكدت لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي أن الحكومة لم تدعها حتى الآن للتحقق من أي أنشطة لنزع السلاح. كما أنه لا يوجد أي دليل على اعتقال الحكومة قادة الجنجويد وتقديمهم إلى العدالة لمحاسبهم على جرائمهم السابقة، وهو مطلب رئيسي لمجلس الأمن في قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤). علاوة على ذلك، أشارت اللجنة إلى أن الحكومة لم تبذل أي جهد لوقف الهجمات الانتقامية الأخيرة التي شنها الجنجويد. وما برحت بعض التقارير غير المؤكدة في الواقع تشيع أن الميليشيات المسلحة لا تزال تتلقى الأسلحة من بعض الجهات في الخرطوم.

وخلال اجتماع للجنة المشتركة لوقف إطلاق النار في أنجيمينا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، طلب الاتحاد الأفريقي إلى الحكومة تزويده بخطة نزع سلاح الجنجويد والميليشيات الأخرى والجدول الزمني لذلك، وطلب إلى حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة تزويده بتفاصيل عن مواقع قواتهما على وجه التحديد في غضون الأسابيع القليلة المقبلة. وقال الاتحاد

نيروبي بإبرام اتفاق سلام نهائي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، استؤنفت المناقشات على الصعيد الفني في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. كما استؤنفت بالأمس، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، المحادثات الرفيعة المستوى بين نائب الرئيس طه والرئيس قرنق في نيفاشا، فيما يرجى أن يكون الجولة الأخيرة من المباحثات. وبالأمس واليوم، كان الممثل الخاص برونك في نيفاشا، حيث التقى برئيسي الوفدين.

وكما أبلغ الأمين العام المجلس في نيروبي، سيكون لإبرام اتفاق سلام شامل في نيفاشا تداعيات بعيدة المدى بالنسبة للسودان، حيث سيتيح لقادته فرصة تاريخية لإصلاح متاعب هذا البلد. ومن شأن اتفاق من هذا القبيل أن يوفر أساساً للتصدي لمتطلبات المناطق الأخرى المهمشة في السودان، بما فيها دارفور.

ولا يزال الأمين العام يساوره القلق من أن بعض العناصر على كلا جانبي المفاوضات بين الشمال والجنوب يمكن أن تجد شيئاً من المصلحة في تقويض فرص إبرام اتفاق شامل للسلام. وهو يدعو قادة الطرفين إلى مضاعفة جهودهم المبذولة لإبرام اتفاق قبل الموعد النهائي المتفق عليه. ومتى وقع اتفاق سلام شامل، سوف يبلغ الأمين العام المجلس ويقدم توصياته بشأن حجم البعثة الكاملة التي تحل محل البعثة المتقدمة الحالية وهيكلها وولايتها، على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤).

**الرئيس:** أشكر السيد برنדרغاست على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمرارا لمناقشتنا حول هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، انخفضت النسبة المئوية للأشخاص المعرضين للخطر الذين يمكن الوصول إليهم في دارفور من نحو ٩٠ إلى ٨٠ في المائة بسبب زيادة انعدام الأمن وحلول فصل المطر. وفي شمال دارفور، حيث عزل عشرات الألوف عن أعمال الإغاثة، هبطت النسبة إلى ٦٧ في المائة. ويتحمل كل من حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، والحكومة بدرجة أقل، المسؤولية عن تناقص إمكانيات الوصول في الآونة الأخيرة. ففي طويلة، أدى القتال إلى وقف الأنشطة الإنسانية لمدة حوالي أسبوع، مما نتج عنه انقطاع المعونة عن نحو ٣٠.٠٠٠ من المشردين داخلياً.

ولا تزال الحالة الإنسانية أليمة. ففي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، كان عدد المتضررين من الصراع قد ارتفع إلى ما يقرب من ٢,٣ مليون شخص. وتقدر الأمم المتحدة وشركاؤها احتياجات السودان بقرابة ١,٥ بليون دولار لعام ٢٠٠٥، سيخصص منها ٦٢٠ مليوناً لدارفور، ويغطي الباقي جنوب وشرق السودان.

ورغم تصاعد العنف في دارفور، أحرز بعض النجاح في المفاوضات في أبوجا. ومن أمثلة ذلك التوقيع على البروتوكولين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المشجع أن نلاحظ قدرة الحكومة، وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، وحركة العدالة والمساواة، على تجاوز خلافاتها والتوصل إلى اتفاق. ففي الجولة القادمة من محادثات أبوجا، المقرر أن تبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، من المتوقع أن تناقش الأطراف إعلان المبادئ، الذي يشكل أساس الأهداف والمؤسسات السياسية في دارفور.

ومن دواعي سروري أن أبلغكم بأن المحادثات بين الشمال والجنوب ما زالت تتيح مجالاً للتفاوض. وبعد تعهد الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في